

الصحافيون المختطفون ضحايا المساومة بين أطراف الصراع في اليمن

حقوق الإنسان، وغياب الآليات الفاعلة لمحاسبة المتورطين فيها.“
وطالب البيان بالإفراج الفوري عن جميع الصحافيين المختطفين لدى الحوثيين دون قيد أو شرط، وتعويضهم تعويضا عادلا مقابل الظلم والجور اللذين تعرضوا لهما خلال ما يزيد عن خمس سنوات قضاها في سجون الجماعة.

وأدان البيان الإهمال المتعمد من قبل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث ملف الصحافيين اليمنيين المختطفين وجعله ورقة بيد الأطراف اليمنية لاستخدامها كورقة ضغط أو للترقب في ملفات أخرى.

سياسات المماثلة والتأجيل أسفرت عن استمرار بقاء الصحافيين رهن التعذيب في السجون طيلة خمس سنوات

وكان المبعوث الدولي أعلن سابقا عن إدراج الصحافيين المختطفين في قائمة المحتجزين ممن سيتم إطلاق سراحهم في صفقة التبادل، لكنه تم استثناءهم من كشوفات المفرج عنهم.
ودعا البيان إلى مسائلة الأطراف التي تورطت في تعذيب وقتل الصحافيين وتقديمها للمحكمة.

وقالت الأمم المتحدة قبل حوالي أسبوعين إن الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي اتفقتا على تبادل نحو 1081 سعاديا وأسيرا، من بينهم 15 جنديا سعودي و4 سودانيين، ليس من بينهم الصحافيون المختطفون.

إنستغرام يحدد حسابات وسائل الإعلام الحكومية

واعتبرت الشركة أنها تقدم شفافية أكبر بهذه الخطوة وقالت “تعتقد بأنه على الناس أن يعرفوا ما إذا كانت الأخبار التي يقرأونها تأتي إليهم نتيجة نشر قد يكون خاضعا لتأثير حكومة ما.“
وسميت شركة تويتر، فيسبوك بتطبيق هذا التوجه منذ العام الماضي، عندما حظرت إعلانات وسائل الإعلام الحكومية.

وذكر موقع تويتر في بيان عبر مدونته في أغسطس 2019 “نحن نحدد سياساتنا الداعية، في ما يتعلق بوسائل الإعلام الحكومية، ومن الآن فصاعدا، لن نقبل إعلانات من المؤسسات الإعلامية التي تديرها حكومات، وستكون للحسابات التي ستنشأ بهذا القرار الحرية في الاستمرار في استخدام تويتر للمشاركة في المناقشات العامة، لكن ليس للدعاية.“

وأضاف البيان “هذا اتجاه عالمي، سيتم تطبيقه على كل أعمالنا.“
وأوضح بيان الموقع سبب الإقبال على هذه الخطوة بأن “الموقع يريد حماية الحوارات الصحية والمناقشات المفتوحة، ونعتقد أن هناك فرقا بين المشاركة في الحوار عبر حسابات اختار المستخدم متابعتها، وبين المحتوى الدعائي الذي يصل إلى مستخدمين لا يتابعونه.“
وتابع البيان “لدينا سياساتنا لكثافة الحالات، لكن لدينا معايير أعلى في ما يخص الإعلانات.“



إنستغرام تساعد المستخدمين على فهم من يقف وراء الأخبار

الديمقراطية تحتاج صحافة مستقلة تكتب بلا خوف

أخطر تداعيات كورونا تأثيرها المباشر على استقلال الصحافة



الصحافة المستقلة إحدى ركائز الديمقراطية

وكالة رويترز بمبلغ حوالي 19 ألف يورو وتعليق رخصتها لمدة ثلاثة أشهر متتمة الوكالة بنقل أخبار كاذبة و”تعريض الأمن المجتمعي للخطر.“
ونوهت المنظمة العالمية للصحف وناشري الأنباء “وان إفرا“ إلى خطورة الأزمة على الصحافة المستقلة، وقالت في بيان إن “دور الصحافة في الأزمات يصبح أكثر أهمية وفائدة“. وأضافت أن “الجائحة وضعت الصحافة المستقلة في الخط الأول على جبهة مكافحتها، بتقديمها المعلومات الخاضعة للتدقيق، والأخبار المؤكدة التي تنقذ الحياة الإنسانية، خاصة في البلدان التي تفتقر أو تتأخر سلطاتها في اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.“

واعتبرت أن “الصحافة المستقلة ذات أهمية حيوية للجميع ولكل فرد، بغض النظر عما إذا كان العالم يواجه الأزمات والكوارث العامة، أو الحديث عن بواعث القلق أو الخوف في أي منطقة في العالم، لأن دورها يتركز في الدفاع عن المصالح الاجتماعية.“
وأشار الرئيس الألماني أيضا إلى مسألة الحقوق الرقمية للنشر التي تتسبب في خسائر للصحافة في وقت هي بامس الحاجة إلى الإيرادات، وقال شتاينماير إن الصحافة الجيدة يجب أن تغلب لأجل غير مسمى على “المصاردة الرقمية لحقوق النشر“. وأيضاً على التسطيح والتشويه، وربما أيضا على فقدان مصداقية المحتوى، وأضاف “اعتقد أن هذا صراع وجودي بالنسبة للصحافة“. واعتبر أنه لا مفر من ذلك، “لأن رفض التحول الرقمي ليس خياراً“.

وأكدت منظمة “مراسلون بلا حدود“ أن “دولا تقضي فيها الفايروس مثل الصين وإيران لم تتمكن وسائل الإعلام فيها من أداء وظيفتها“. وفي سوريا، تحدث بيان المنظمة عن “قُب أسود“ في المعلومات حول فايروس كورونا في بداية انتشار الجائحة وبقبت المعلومات مشكوكا في صحتها في ما بعد.

أما في العراق، فقد قامت هيئة الإعلام والاتصالات بتعليق رخصة وكالة “رويترز“، لأنباء بعد نشر الأخيرة تقريرا عن إخفاء السلطات العراقية الأرقام الحقيقية لعدد المصابين بفايروس كورونا. وقالت الهيئة في بيان لها عبر صفحتها على فيسبوك إنها قررت تغريم

مؤسسات الإعلام الكبرى“. ونهت إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تزدهم بالمواد التي تشوه وتسيء إلى سمعة الصحافيين الذين يرفضون التخلي عن استقلاليتهم، إذ تنتشر أحزاب وتيارات قومية متشددة ونازية قوائم بأسماء الصحافيين وعناوين منازلهم وإقاماتهم وتعتبرهم أعداء للوطن.
وتنتمي ألمانيا إلى مجموعة “تحالف حرية الإعلام“، التي دعت في 7 أبريل 2020 جميع دول العالم إلى الاستمرار في حماية السبل نحو حرية الإعلام وتعزيز التبادل الحر للمعلومات.

وقالت المجموعة “نحن قلقون من محاولات وجود بعض البلدان استغلال هذه الأزمة لوضع حدود وقبود غير مناسبة في وجه حرية الإعلام المستقل“. وتواجه الصحف والمواقع والقنوات التلفزيونية المستقلة في دول مختلفة من العالم حملات ترهيبية من قبل السلطات التي ترفع شكاوى للقضاء ضد هذه المؤسسات والصحافيين الذين ينتقدون أداء الحكومة وتقضي الفساد في مؤسسات الدولة.

وتم استغلال حالة الطوارئ لتقييد عمل وسائل الإعلام خصوصا المستقلة، ما أدى إلى حرمان المجتمعات من الوصول إلى المعلومات وتسليط الأضواء على عمليات الفساد والانتهاكات التي تمارسها الحكومات وشبكات المصالح المرتبطة بها التي تستغل الفرص المتاحة للزيت من نهب المال العام، ووضعت قوانين حالة الطوارئ التي فرضتها حكومات ديمقراطية ودكتاتورية على

الصحافة المستقلة على أي مكان في العالم، لكنها الديمقراطية مسالة أساسية لا غنى عنها للمساهمة في التنوير، وهي أحد أركان النظام الديمقراطي، بينما تعتبر مصدر إزعاج لا أكثر للدول القمعية، ومع الأزمات المتتالية السياسية والاقتصادية والصحية مؤخرا تبدو استقلالياتها في خطر يهدد وجودها.

برلين - تبرز المخاوف على الصحافة المستقلة في كل مكان من العالم، باعتبارها أول ما يتأثر بالأزمات الجيوسياسية والاقتصادية وحاليا الصحية المرتبطة بوباء كورونا، لكن في مقابل الارتياح الذي تبديه الدول الاستبدادية بشأن تلقي الصحافة المستقلة ضربة قوية، يفرح مسؤولون غربيون ناقوس الخطر باعتبار هذه الضربة تهدد القيم الديمقراطية بالدرجة الأولى.

وأكد الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير أن “الديمقراطية بحاجة إلى صحافة مستقلة سياسيا واقتصاديا، يكون بإمكانها التصرف بلا خوف والحفاظ على التوازن.“
وقال شتاينماير خلال افتتاح المبنى الإداري والتحرير الجديد لمجموعة “أكسل شبرينجر“ الألمانية الإعلامية الثلاثاء في برلين إن الديمقراطية تحتاج إلى الصحافة “التي تعد التقارير والتحليلات والتعليقات، ليس لوظائفها بل للمساهمة في التنوير، وتمكين قرائها من النقد.“

ويقت خبراء الإعلام مع شتاينماير على أهمية الاستقلال الاقتصادي للصحافة من أجل الديمقراطية، لكنها ليست مسألة سهلة وتبدو شديدة التعقيد في المرحلة الراهنة بالنسبة للكثير من وسائل الإعلام والمؤسسات الصحافية التي تكافح للبقاء. فأخطر تداعيات جائحة كورونا تأثيرها المباشر على الصحافة المستقلة بعدما انحسرت إيراداتها الإعلامية مع التدهور الاقتصادي الذي تسببت في إحدائه الجائحة على الشركات المختلفة التي تضخ الإعلانات لوسائل الإعلام، ومع الانتقال الواسع إلى التقنيات الرقمية، والتي أدت بدورها إلى مضاعفة عمليات الابتزاز السياسي الذي يتعرض له بشكل خاص الصحافة الاستقصائية، والصحف الناقدة لممارسات الأحزاب الحاكمة.

وتذكرت صحيفة “زيوت دويتشه شتاينونغ“ في تقرير سابق أنه على الرغم من ارتفاع منسوب الحريات الصحافية في ألمانيا مقارنة بغيرها من الدول الأوروبية، إلا أنها ليست ضمن العشر الأوائل التي تصنف منظمة “مراسلون بلا حدود“.

وقالت الصحيفة الألمانية “إن انحسار المداخل بسبب الجائحة والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها أدبيا إلى

إدانة أوروبية لإجبار صحافية سويسرية على كشف مصادرها

باريس - دانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بفرنسا الثلاثاء صحافية سويسرية لإجبارها على الكشف عن مصادر أخبارها، في قضية تتعلق بالمتاجرة بالمخدرات وشهدت المحكمة الأوروبية على “أهمية“ مصادر المعلومات بالنسبة للصحافيين في “المجتمع الديمقراطي“.

وتعود القضية إلى سنة 2012 عندما نشرت الصحافية السويسرية نينا بيكر في صحيفة يومية بمدينة بال ببلدها مقالا عن نشاطات تاجر مخدرات، كان يبيع على مدى سنوات القنب

المخدرات، وأن “المصلحة العامة أهم من المصلحة الخاصة“ للصحافية في حماية مصادرها.
ويعد ثمانية أعوام، جاء موقف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في صالح الصحافية السويسرية، بإجماع القضاة.

واعتبر قرار القضاء السويسري في حقها مخالفا للمادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بحرية التعبير. وألح القضاء في نص قرارهم على “الأهمية التي تكسبها حماية المصادر الصحافية

الهندي والحشيش، بعد زيارتها له في شقته.
وأدى مقال بيكر إلى فتح تحقيق قضائي في الموضوع، طالبتها إثره المحكمة بتقديم شهادتها عنه، لكن الصحافية رفضت.

وقالت المحكمة المحلية إن رفضها الإدلاء بشهادتها قانوني وشرعي. غير أن حكم الاستئناف في المحكمة الفيدرالية جاء مخالفا، وأجبرها على الكشف في شهادتها عن مصادر معلوماتها، بحجة أنها الوحيدة القادرة على إثبات التهمة على تاجر